الانفتاح التجاري الجزائري على القارة الإفريقية: دراسة في الأهمية والآفاق المستقبلية

أ. بن شيخ عبد الرحمن
المركز الجامعي تيسمسيلت

مقدمة:

الانفتاح التجاري والاقتصادي وسيلة للدولة الحديثة لغرض معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية وتحقيق كثير من المصالح السياسية والثقافية والإستراتيجية، ويتجه الانفتاح الاقتصادي في عدة اتجاهات قد تكون دولية أو إقليمية أو جهوية. وهذا ما ممارسته الجزائر من خلال بداية التفكير في الانفتاح على السوق الإفريقية، بغرض تشكيل كيان اقتصادي وسياسي متكامل للنهوض بالتنمية.

ومن جهة أخرى، جبهة للحصول على مكاسب من العملة الصعبة، وتسويق المنتوجات الوطنية، وتشجيع الاستثمار والصناعة الموجهة للتصدير.

تعالج الدراسة أهمية الانفتاح التجاري الجزائري على السوق الإفريقية، مع الإشارة إلى الدور الذي يستفاد به عند إحداث تنمية شاملة ومتكاملة ومستدامة في ولاية تندوف. وذلك ضمن المحاور التالية:

① - خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.

② - البعد الإفريقي في السياسة الاقتصادية الوطنية تاريخياً وحاضراً.

③ - إستراتيجية تحقيق أهداف الانفتاح الاقتصادي والتجاري على السوق الإفريقية.

I.-خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.

I.1-مفهوم سياسة الانفتاح الاقتصادي:-

يعد الانفتاح الاقتصادي أحد المظاهر البارزة التي صاحبت موجة العولمة المالية والاقتصادية التي يسير فيها الاقتصاد العالمي، ويشير هذا المصطلح إلى السياسة المنتهجة والمطبقة من قبل الدولة المتمثلة في الانفتاح على العالم الخارجي في علاقتها الاقتصادية للسير بالتنمية بأسرع معدل ممكن، حيث تتماشى هذه السياسة مع منطق العصر الذي يتميز بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية بين دول العالم والأسواق المشتركة[1]. ويشار كذلك من جهة أخرى، إلى الإنفتاح الاقتصادي أنه أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني، على أساس تحقيق التفاعل الصحيح بين هذا الاقتصاد الراغب في الانفتاح والاقتصاد العالمي، بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في إطار خطة وطنية شاملة طويلة المدى.

وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري تعد وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، والعمل على الارتقاء بأداء الاقتصاد المحلي. ومن مكاسب الانفتاح أخذ نصيب في شبكة الإنتاج الدولية و الجهوية، ومن مختلف التدفقات الحاصلة، بما يتناسب وقدرات وموارد الاقتصاد الوطني.

I.2-خصائص الاقتصاد الجزائري:

تتعدد خصائص الاقتصاد الجزائري، وهي سمات ترفع من حجم المكاسب الكلية التي تعود إليه من جراء الإسراع في الانفتاح الجهوي على إفريقيا، سواء الساحل أو وسط وغرب إفريقيا، ونذكر من جملة الخصائص[2]:

-طبيعة الموارد والثروات المادية، حيث تحوي الجغرافيا الطبيعية التي حبا الله بها الجزائر، العديد من مصادر الطاقة كالفحم في غار جبيلات بتندوف، والغاز والبترول في ولايات الجنوب الكبير، مناجم تمنراست، والتي وان فعلت في إطار سياسة اقتصادية

نسخة غير قابلة للطباعة

وطنية، يمكن أن تمنح للاقتصاد الوطني قيمة مضافة، وتكون سلع للتبادل مع المناطق المشار إليها، بأقل التكاليف المادية والمالية.

- حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، فمع مجانية التعليم وازدياد دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية وإنشاؤها للمشاريع الكبرى، كل هذا ساهم في ترقية الموارد البشرية، واستطاعت بفضل التأهيل والإشراف والمساعدات الخارجية أن تكون لها كفاءة في التسيير، وبدأ يظهر إنتاجها ومساهماتها، مع إدماج القطاع الخاص وإعطائه المكانة اللائقة له، فاستقطب العناصر البشرية المؤهلة، والتي تستطيع المنافسة في الداخل والخارج.

-قطاعات صناعية لا يستهان بها، حيث في الفترة من 2012 إلى 2014م، يتميز النمو خارج المحروقات أنه كان معتبراً في الاقتصاد الجزائري، وكان سنة 2012م بنسبة 3,3%، ولقد ازداد النسيج الاقتصادي كثافة، حيث أصبح يضم 994000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في سنة 2013م، وهذا ما سمح بعرض 139000 منصب شغل، منها 78500 منها مناصب شغل بأجرة[3].

-توفر بنية شاملة وهامة، البنية الميناءية والمطارية، القادرة على استيعاب حركة التجارة من والى الجزائر، دون أن ننسى الشبكة الطرقية المنتشرة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، والتي تم تحسينها، والطريق العابر لأفريقيا المار بالجزائر والمتوجه إلى نيجيريا، كفيل أن يضمن التواصل والحركة للتجارة والسلع والخدمات واليد العاملة والموارد بين بلدنا والساحل ووسط إفريقيا وغربها.

-توفر مساحات زراعية هامة، وهي الميزة التي تجعل من الولايات الجنوبية ومنها تندوف وأدرار وغرداية والبيض وبشار، أن تكون مخزن يمد الساحل الإفريقي ودوله المختلفة موريتانيا، السينغال، مالي، والنيجر بالسلع الرئيسية والضرورية للاستهلاك والمعيشة، إذا علمنا أن هذه المناطق تعاني تراجع الإنتاج الفلاحي بسبب الجفاف والمؤثرات الأخرى من عدم الاستقرار والحروب والنزاعات.

II.-البعد الإفريقي في السياسة الاقتصادية الوطنية تاريخياً وحاضراً:-

تحاول الدولة الجزائر استثمار ارثها التاريخي[4] في بناء علاقات قويّة مع الدّول الإفريقية و توسيع نفوذها و نشاطها الإقتصادي و الدبلوماسي في القارة السّوداء. ويأتي على درجة كبيرة من الأهميّة كذلك جانب "الإشعاع الرّوحي" للجزائر باعتبارها مهدًا للعديد من الطّرق الصّوفية ذات الحضور الكبير في إفريقيا.

II.1-العلاقات الاقتصادية قديماً:-

ويمكن أن نبين وندرس العلاقة الفكرية الاقتصادية التجارية بين القطر الجزائري وعموم إفريقيا الساحل ووسط إفريقيا وغربها، من خلال الحركة التبادلية التي كانت قائمة بين إقليم توات وهاته المناطق الإفريقية، حيث أن الدولة بمفهومها الحديث الآن كانت غير محددة.

لقد كان لإقليم توات الواقع في جنوب غرب الصحراء الجزائرية أهمية كبرى في المجال الاقتصادي والتجاري، خلال القرون (17-18-19م). حيث تميز الإقليم بإنتاج الكثير من السلع كالتمور والحناء، كما امتلك الإقليم في تلك الفترة ميزة الامتداد الواسع، فمساحته قدرت بأكثر من 3000 كلم^2.

على أن أهمية الإقليم تكمن على الخصوص في وقوعه على طريق القوافل التجارية المتجهة من الشمال نحو بلاد السودان الغربي، ويقع أيضاً في طريق القوافل المتجهة من الإقليم الجنوبي نحو الشمال وبلاد المغرب وبلاد تونس وما جاورها من البلدان

نسخة غير قابلة للطباعة

أي حتى طرابلس في ليبيا حالياً، بمعنى أن الإقليم كان همزة وصل هامة بين الشمال والجنوب وملتقى القوافل التجارية ومحط رحالها ومنطلقها في الاتجاهات المذكورة، بالإضافة إلى كونه مخزنا كبيراً لعديد السلع الفلاحية والمستخلصة من تربية الحيوانات.

يقول المؤرخ المغربي عبد العزيز القشتالي في كتابه "مناهل الصفا" عن إقليم توات أنه مفرع إلى قطر توات هو أوسع وطناً وأفسح مجالا وأقرب للسودان اتصالا وجوازاً، وإلى قطر تيكورارين وهو أعظم استشهاداً وأعرف نفيا وأشد شوكة واخشن جانباً وأعظم أقاليم المغرب وأكثرها أماناً وأفخمها. ويذكر محمد بن الحاج عبد الرحمان المشهور بابن بابا حيدة صاحب كتاب "القول البسيط في أخبار تمنطيط" والذي وضح أهمية الإقليم بذكر أهميته في القرن 17م/11هـ، فقال عن تمنطيط ما يلي: "اجتمع فيها العلم والإمارة والديانة والرياسة وانتصبت بها الأسواق والصنائع والتجارات والبضائع وكانت لا يستغني عنها غني ولا زاهد، لما فيها من الدين والبركات والمنافع والحادات".

ومن خلال ذلك فإن إقليم توات اكتسى أهمية كبرى في المبادلات التجارية، مما أهله لنسج علاقات ثقافية وتجارية كبيرة مع المناطق الأخرى، لذلك فإن القرن 19م/13هـ. كانت تميزه حركة نشطة تجارية(أي ما نسميه حالياً إنفتاح تجاري واقتصادي)، مما أدى إلى ربط الإقليم بمناطق عديدة من الوطن كوادي ميزاب، ورقلة، تقرت، تلمسان، الجزائر العاصمة، بسكرة، وغيرها. كما ربط الإقليم بمناطق خارج الوطن كفأس بالمغرب، تونس، طرابلس، مصر، بلاد الشام، الحجاز(مكة والمدينة)، واستانبول، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. نجد أن فرج محمود فرج يذكر أن الإقليم تميز بحركة مبادلات تجارية واسعة منذ القرن 15م/8هـ نقلا عن ابن خلدون قوله: "وفواكه بلاد السودان كلها من قصور الصحراء المغرب مثل توات وتيكودارين وورکلان"، ثم يقول في موضع آخر أن هناك مبادلات بين تلمسان ووجدة تسمى "ذو عبيد الله"، وتنتهي رحلتهم في القفار إلى قصور توات وتمنطيط وربما [عاجو] ذات الشمال إلى تسابيت وتيكورارين، وهذه كلها رقاب السفر إلى بلاد السودان[5].

كما ذكر السلع التي كانت موضع المبادلات التجارية فذكر منها السكر، القهوة، الملابس المطرزة، الأسلحة النارية، التمور، الحناء، الشمة التواتية، ذكر ريش النعام، العبيد، والفواكه المجففة(كالطماطم)...[6]. حيث كانت حركة واسعة للسلع والخدمات واليد العاملة، فسكان جنوب الجزائر لهم باع في الصناعات كالفضة والجلود، والمهن كالبناء، وأهل الساحل وعموم إفريقيا ميزتهم الجلدُ في الصناعات وإمتهان حرفة الرعي.

وتميزت هاته العلاقات بالإضافة إلى التبادل التجاري؛ بالنضج الفكري والثقافي، والشاهد من ذلك ما يلي:-

أ-علاقات الإقليم بشنجيط "شنقيط"[7]:

فالعائلات الكبرى المعروفة كعائلتي كنتة وإداوعلي، ساهمت في نسج العلاقة الثقافية ولو بشكل ضئيل بين إقليم توات في الجزائر حالياً وشنقيط في موريتانيا حالياً. ومنطقة شنجيط(شنقيط) كانت تشد إليها الرحال فهي بلاد علم وعلماء[8].

ب-العلاقات مع تمبكتو[9]:

إرتبطت كثيراً في الجوانب الفكرية والثقافية، واجتهادات الحسن بن سعيد البكري من فقهاء القرن 13هـ/19م، مهدت لتواصل ربط الإقليم (إقليم توات الجزائر حالياً) ببلاد السودان.

د- العلاقات مع مالي:

وخاصة منطقة أزواد، الواقعة بين الصحراء الجزائرية وصحراء جمهورية مالي. كما كان الإقليم ممر لقوافل الحجيج، وهاته العلاقات مسجلة ومدونة بأقلام من عايشوها ماضياً وحاضراً، كما سجل من علماء توات وإقليم تديكلت[10].

نسخة غير قابلة للطباعة

هـ- العلاقات بين توات والسودان الغربي:

كان للقوافل التجارية أثر في تمتين العلاقات الثقافية والروابط الاجتماعية، بين الإقليم والسودان الغربي حيث نجد أنه في القرن 9هـ/15م ارتحل الشيخ الإمام المغيلي إلى بلاد التكرور، حيث التقى بحكامها لاسيما أمير دولة سنغاي الاسكيا[11] الحاج محمد ووضع لهم أسس تنظيم الدولة الإسلامية.

II.2-العلاقات الاقتصادية حاضراً:-

ساهمت الجزائر في العديد من المبادرات الهادفة الى تنمية وترقية افريقيا وجعلها قطب عالمي فاعل، و قادر على تجاوز مشكلاته المتراكمة من الحقبة الاستعمارية، ومظاهر التخلف والفقر، والتراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ونذكر من ذلك:-

-المساهمة الفعالة في تأسيس الاتحاد الإفريقي، الهادف إلى تشكيل كيان اقتصادي وسياسي متكامل للنهوض بالتنمية.

-رعاية مبادرة النيباد، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. والتي تشير إلى تلك الإستراتيجية المعدة لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف، وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالاقتصاد والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية. والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش[12].

جاءت النيباد لتعبر عن موقف إفريقي موحد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة، والتي تختصر في ثالوث الفقر والتخلف والمرض. والجزائر من الدول الخمسة الكبرى (مصر، الجزائر، السنغال، نيجيريا، وجنوب إفريقيا) المصممة لهيكل التنمية الاجتماعية الاقتصادية في القارة هاته، لاسيما إذا كانت القارة غنية بمواردها الطبيعية والبشرية الهائلة التي تضمن لها التقدم والازدهار. وقد تم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية للشراكة الجديدة حول التحديات التي تواجه القارة ومن أبرزها:

-القضاء على الفقر؛

-مساعدة الدول الإفريقية على المشاركة الفعالة في مسيرة التقدم والتنمية.

-الحيلولة دون محاولات تهميش القارة في مسار العولمة وتفعيل اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

كما ساهمت المبادرة في جلب امتيازات اقتصادية واجتماعية للبلدان الإفريقية منها:

1-استفادة إفريقيا من الصندوق الذي تقرر إنشاؤه لمكافحة الايدز. وكذلك من الصندوق الخاص بدعم التعليم في الدول النامية.

2-إلغاء ديون الدول الأكثر فقراً، من طرف الدول الثماني الكبار، حيث تأهلت بعض الدول الإفريقية لخفض ديونها بمقدار 53 مليار دولار أمريكي مقارنة بحجم الدين الأصلي الذي بلغ 74 مليار دولار، ووصل عدد الدول المستفيدة إلى 23 دولة منها: بينين، بوركينا فاسو، غينيا الإستيوائية، مدغشقر، غينيا بيساو، زامبيا، الكاميرون، تشاد، غينيا، مالي، موريتانيا، موزمبيق، النيجر، رواندا، السنغال، تنزانيا، أوغندا، .... .

3-إقامة شراكة جديدة مع إفريقيا للمساعدة على عملية التنمية.

مع الأزمات العالمية وآثارها المتلاحقة على الاقتصاد الوطني، وكذلك وجود رؤية اقتصادية حديثة للخروج من النمط الريعي النفطي للاقتصاد الوطني، كل هذا أقنع الحكومة الجزائرية بما تحمله القارة السمراء من إمكانيات مادية وبشرية، تمكن الجزائر من الخروج من أزمتها بقليل من الجهد والتكلفة، كما تضمن لها حدا أدنى من الخسائر المالية في الدفع بعجلة الاستثمار في القارة من خلال إطلاق أسواق تجارية ناشئة بدول الساحل ووسط إفريقيا. وكان هذا التغير في البوصلة الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب، بعدما تجاهلت الحكومات في الجزائر إمكانيات الجنوب الكبيرة لسنوات عديدة، في خضم انشغالها بإقامة علاقات اقتصادية جيدة مع دول الشمال كالدول الأوروبية، الأمريكية والآسيوية، بحثا عن المشاريع الاستثمارية الرابحة،

نسخة غير قابلة للطباعة

واستقطاباً للعملة الصعبة، ويظهر ذلك جليا من خلال المجهودات التي تبذلها الحكومة لربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات القارة السمراء، هادفة بذلك إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان إفريقيا، حيث يأتي توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل(موريتانيا، السنغال، غينيا، ...)، تجسيداً للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال سعيها الخروج "مبدئيا" من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية، وفي تمويل مشاريعها الاقتصادية، بالتركيز أكثر على القطاع الصناعي، كونه المساهم الفعال في خلق الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وعملها على تعزيز البنية التحتية والصناعية للمؤسسات الجزائرية داخل وخارج الوطن. ومقابل ذلك:

- تم عقد المنتدى الجزائري –الافريقي للاستثمار والأعمال شهر ديسمبر 2016م بالجزائر، الذي جمع رجال الأعمال من عدة دول افريقية لأجل استكشاف فرص وإمكانيات جديدة للشراكة الاقتصادية في القطاع الصناعي. كما يضطلع من خلال أهدافه إلى تعزيز مكانة الجزائر على مستوى القارة لاسيما على الصعيد الاقتصادي.

- تسعى الجزائر لإقامة المنطقة القارية للتبادل الحر. مما يسمح بالاستفادة من مزاياها. وبالتالي تحقيق التكامل بالقارة الإفريقية، علما أن منطقة التبادل الحر تعد أهم محرك له. وقال رئيس الحكومة الجزائرية في ذلك: "إنه يجب أن يكون لدينا اقتصاد إفريقي متين لمواجهة التكتلات الدولية الأخرى".

- ضمن الرؤية الاقتصادية في الانفتاح على إفريقيا، أقيم مشروع ميناء شرشال، حيث أن هذا الميناء من شأنه ربط الشمال بالجنوب، على اعتبار أنه سيسمح بتخزين وإعادة شحن السلع ونقلها براً عبر الطريق السيار شمال-جنوب، انطلاقا من عدة موانئ جافة، ليتم بعدها توصيل السلع والصادرات إلى دول الجوار الإفريقي في ظرف لا يتجاوز الأسبوع، وبهذا تكون التكلفة المادية والزمنية للنقل أقل بكثير من نقل تلك السلع بحرا، بالإضافة إلى أنه سيستقبل أكثر من 27,5 مليون طن من السلع سنويا عبر ملايين الحاويات، مما سيوسع الوعاء التجاري للجزائر، ويمكنها من فتح باب التصدير على مصراعيه للدول الإفريقية.

إن مستقبل الجزائر الاقتصادي أصبح مرتبطاً بالانفتاح على إفريقيا، على اعتبار ما تزخر به القارة من إمكانيات مادية وبشرية ضخمة. ورغم أنّ الجزائر تعتبر من أقوى الاقتصاديات في المنطقة بحكم ثرواتها الباطنية الكثيرة وبحكم منهجها الإقتصادي الحذر والمتدرّج في مسألة انفتاح السّوق، فإنّ حضورها يعتبر ضعيف مقارنة بدول أخرى من خارج القارة الإفريقية[13].

III.-إستراتيجية تحقيق أهداف الانفتاح الاقتصادي والتجاري على السوق الإفريقية.

1-مزايا الانفتاح الاقتصادي والتجاري على السوق الإفريقية:-

من بين أهداف التوجه الجديد لانفتاح الجزائر على إفريقيا الساحل ودول وسط إفريقيا ومنطقة غرب إفريقيا، نجد:

-الانفتاح التجاري على دولة موريتانيا، في إطاره الجزئي أي التبادل بين تندوف وموريتانيا؛ يدفع الدولة الجزائرية إلى إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي وتنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي، نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري وارتفاع معدلات أرباح المؤسسات الزراعية.

-يساعد الانفتاح الاقتصادي في ديناميكية تحرير الاقتصاد الوطني عن طريق عصرنة المنظومة التشريعية، وأقلمتها مع تعهدات الدولة الجزائرية الجهوية والدولية.

نسخة غير قابلة للطباعة

-تحصين الاقتصاد الوطني في ظل العولمة والمنافسة المتسارعة، والتكتلات العالمية التي تستحوذ على الأسواق في مختلف القارات، وبالتالي تضعف الدول بوفرات الحجم والعرض الإنتاجي الكبير، والاستخدام الكثير للعمالة الماهرة والتكنولوجيا المتطورة.

-استفادة الاقتصاد الوطني في مجال الخدمات:

-الخدمات المالية: تطوير القطاع المالي، والوساطة المالية.

-خدمات الإنشاء والهندسة، من حيث بناء بنية تحتية ملائمة للمنافسة وفق القواعد العالمية.

-خدمات النقل بأشكاله المختلفة (البحري، الجوي، البري)، فالجزائر تملك ساحل كبير، وعند الانفتاح على الساحل يسهل الوصول إلى الموانئ بالمنتجات من الولايات الجنوبية، إضافة الى المطارات التي يمكن تفعيل عملها للنقل والشحن، والخط البري كذلك.

- الانفتاح التجاري ووجود سوق لتصريف المنتجات وفوائض الاستهلاك المحلي، يعزز قدرة الجزائر على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، في إطار الانتقال إلى إقتصاد السوق.

-السماح للمستثمرين من الدخول إلى أنظمة التفضيل التجاري، فبحكم المعاهدات والاتفاقيات تأخذ الدولة في التفاوض بعض الامتيازات للقطاع الخاص والمتعاملين الاقتصاديين والتجاريين.

-العمل على تجسيد مبدأ تحقيق الاندماج الاقتصادي للقارة، وفق المتطلبات الدولية.

-الانفتاح التجاري والاقتصادي، يكون فرصة لمواكبة موجات التكتل الظاهرة البارزة مع العولمة.

2-متطلبات تحقيق أهداف الانفتاح الاقتصادي على السوق الإفريقية:

من بين الاستراتيجيات الواجب تفعيلها وتطويرها:

-مراعاة التوجهات الجيوسياسية-والجيواقتصادية للدولة، ينجح الانفتاح على افريقيا عندما يتم وضع هذا الهدف ضمن الاتجاهات الجيوسياسية والجيواقتصادية للدولة، فتخصص له الامكانيات والمكانة المطلوبة له، فالتوجهات الجيوسياسية والجيواقتصادية هي الاتجاهات التي تسعى الجزائر إلى تطوير الاقتصاد في ظلها وتحقيق النمو الاقتصادي.

-وضع القوانين الحمائية للتعامل الإنتاجي والتجاري؛ أن تكون القوانين كافية وعلى يقين من قدرتها على حماية صغار المنتجين، توفير الشروط والحوافز الاقتصادية الكلية المستدامة، وتنفيذ السياسات التنموية المصاحبة لها، وضرورة وضع القواعد الكفيلة بالتشغيل السليم لآلية السوق دون التخلي عن السعي لتحقيق الأهداف التنموية، وخاصة رفع معدل الصادرات، فانه توجد علاقة تبادلية بين التنمية الاقتصادية والصادرات.

-التفكير في الوصول إلى درجة عالية من الانفتاح التجاري والعلاقة مع موريتانيا وعموم إفريقيا، مما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للدولة، من خلال النتائج الايجابية لهذه السياسة على النمو الاقتصادي، المعبر عنه بالتراكم السلعي الذي قد يفيض عن السوق المحلية ويصبح ضمن الصادرات القادرة على خلق العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، باعتبار أن النمو الاقتصادي يزداد بعوامل من خارج الاقتصاد بنسب أكبر من العوامل المحددة من داخل الاقتصاد، وهذا تكون له تأثيرات ايجابية على مكانة الدولة الجزائرية وأدائها الاقتصادي والتجاري في الأسواق خارج الحدود الوطنية.

-تطوير المبادلات البينية؛ والعمل على تقليص التبعية للخارج، مما يؤدي إلى تحسين حجم الميزان التجاري للدول(الصادرات – الواردات)، ويتطلب ذلك تطوير اللوجيستيك والبنى التحتية، والتي هي من الأساسيات لأي إقتصاد بيني، أين تظهر أهمية

نسخة غير قابلة للطباعة

الربط البري عبر الطرق التجارية والسكك الحديدية، وإقامة التجمعات التجارية الموسمية والدولية، مما يؤدي إلى الانسياب السهل للسلع والخدمات والعمالة.

يعد تفكير الجزائر في شق طريق تندوف-شوم الذي يربط المدينة الجزائرية تندوف الواقعة بالجنوب الغربي بمدينة شوم الواقعة بالشمال الشرقي لدولة موريتانيا، بطول 900 كلم، أحد أشكال تطوير البنية التحتية المساعدة على تطوير المبادلات البينية مع موريتانيا والساحل الافريقي، كذلك يقع شق هذا الطريق ضمن مخطط لتوفير منفذ إستراتيجي على المحيط الأطلسي عبر ميناء نواذيبو البحري الموريتاني. كما يسهم هذا الطريق في تحقيق هدف جعل موريتانيا بلد نفطي، المعبر عنه في استفادة الشركة الجزائرية للمحروقات (سوناطراك) بصفقات لتطوير الشركة الموريتانية للنفط.

كما أن بعث حركية التبادل التجاري والمقايضة من خلال المعارض والمواسم الاقتصادية والثقافية والدينية، تجلب للمجتمعات فوائد جمة من خلال التخصص وتقسيم العمل وتوفير سلع ومنتجات من خارج الحدود إلى المجتمع المحلي.

أسواق التبادل التجاري والمقايضة في الجزائر

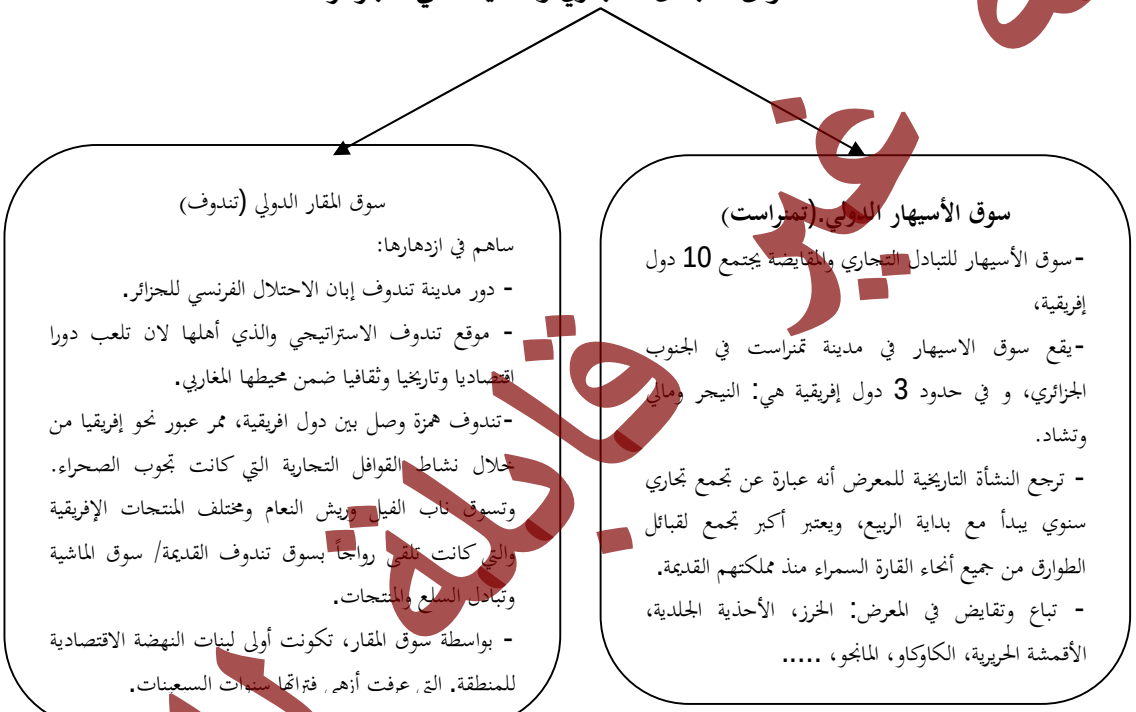

-الاستثمار الجيد لفوائض رؤوس الأموال؛ تحقيقاً للأمن الوطني، فجبهة إفريقيا بالنسبة للجزائر، كما أنها تشكل مستقبلاً واعداً اقتصادياً، إلا أنها تشكل تهديداً اجتماعياً وسياسياً، فعامل الهجرة منها يزداد وما يشكله من ضرورة الاستثمار في تجنب آثارها السلبية، وظهور الصراعات السياسية المسلحة، يحتم على الجزائر حتى التفكير في إقامة مشروعات استثمارية في البلدان المجاورة على مناطقنا الحدودية، ضماناً للإستقرار الاجتماعي والسياسي.

-تفعيل مساهمة الجامعة؛ يمكن للجامعة المساهمة في العملية الاقتصادية الوطنية، من خلال تحسينها لعلاقة مستويات التعليم بالسلع الصناعية الموجهة للتصدير. فقد لوحظ أن التعليم وتطوير المهارات في الجزائر لا يساهمان كما يجب في تنمية القدرات الاجتماعية اللازمة لتنويع الصادرات والقدرة على المنافسة والانفتاح الجهوي العالمي والافريقي. كذلك ربط معاهد ومراكز البحوث في الجامعات بالمشروعات الاقتصادية وتنسيق أهداف التعليم والتدريب مع أهداف خطط التنمية.

وهذا قد يساعد في تكوين الرأسمال البشري وتأهيله ليكون عنصرا فعالا في عملية التنمية المحلية بشتى ضروبها.

نسخة غير قابلة للطباعة

خاتمة وتوصيات:

إن الانفتاح التجاري الذي عادت الجزائر إلى التفكير فيه والمبادرة بإحيائه وتوفير الآليات والوسائل القادرة ضمانه وإستمراريته، يرجع الاقتصاد الجزائري إلى المكانة التي كان يتبوؤها فترة السبعينات وما قبل الاحتلال الفرنسي. ويعد من الوسائل التي تسهم في التنمية وتوجهاتها الحديثة المعتمدة على تطوير الاقتصاد الوطني بعيداً عن الاعتماد على النفط وبيع المحروقات.

والسعي لتوجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو تعزيز التصدير، والبحث عن أسواق لها عالمياً واقليمياً وجهوياً، وولوج هذه السوق الواسعة على المستويين الاقتصادي والاستثماري، إلا دليل على الأهمية التي ينتظر أن تجنى ثمارها مستقبلاً من تنمية العلاقات الاقتصادية في إطارها الجهوي مع السوق الإفريقية.

فنجاح التواجد الاقتصادي الجزائري في إفريقيا مرهون بإقامة باستثمارات حقيقية ومشاريع ضخمة، وليس مجرد تبادل للسلع، بجعلها للدول الإفريقية سوقا كبيرة خاصة للمنتجات الفلاحية الجزائرية. ومن بين التوصيات المقترحة في هذا البحث، ما يلي:

- على الدولة تنويع صادراتها والتركيز على الصادرات المصنعة وفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص.
- وضع البرامج التي تحقق المنفعة للطرفين حتى تكون تكلفة الانجاز أقل، المنفعة في أقصى حدودها.
- تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، حتى نضمن فعالية المؤسسات والإدارات. إذ تصف الجزائر في الرتبة 88 في مجال الأعمال والاستثمار، بينما تحتل الرتبة 111 في مجال محيط المؤسسات.
- اعتماد إصلاحات تجارية حقيقية، من تنظيم الأسواق، وتشجيع الجودة، ووضع نظام وطني للمعلومات التجارية، مع سهولة التعاملات التجارية الإدارية.
- وضع في جزئيات التكوين الجامعي أبحاث ودراسات اقتصادية، اجتماعية، قانونية، تاريخية تتعلق بهاته الموضوعات.
- تسليط الضوء على أهم مكونات التنمية الاقتصادية المستقبلية لمنطقة تندوف التي ضخت عليها ميزانية الدولة أموالا طائلة من أجل تحديث البنى التحتية لتلك المنطقة. امكانية تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة،
- إحداث المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، تخص ترقية وتنمية النشاطات المرتبطة بقطاع الفلاحة والتربية الحيوانية.
- العمل على انتهاج سياسة تنموية ضمن مسعى واتجاه متكامل، من شأنه مراعاة الاهتمامات والانشغالات الكبرى للمنطقة، وتكثيف المشاريع بالمنطقة، كتشجيع الاستثمار في المجال السياحي والفندقي لما تتوفر عليه المنطقة من قدرات سياحية وثقافية قادرة على إحداث نهضة حضارية بالمنطقة بأسرها، والتكفل بالخصائص الإقليمية. والمخططات الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة، كذلك ترقية المبادرات الاستثمارية المحلية للنهوض بالاقتصاد المحلي.
- إحياء سوق المقار التاريخي الذي كان بمثابة النهضة الاقتصادية التي حركت المنطقة ودول الجوار في تناسق تجاري وتبادلي، أين دبت التجارة ونشطت مجالات التبادل التجاري من خلال توافد تجار مغاربيين وإفريقيين إلى هذا السوق والمنطقة.
- تعزيز وتنويع المنتجات والصادرات وتحديداً مع احترام الصناعات الزراعية والتصنيع والسياحة، في ظل تحسين البنية الأساسية من ضمنها المعلومات وتقنية الاتصالات والطاقة والنقل.

نسخة غير قابلة للطباعة

الهوامش

(1) عبدوس عبد العزيز: سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ع08، 2010.

(2) خالدي خديجة: أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع2، ص87.

(3) بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013م.

(4) كانت الثّورة الجزائريّة مصدر إلهام ودعم لمعظم حركات التحرّر في إفريقيا،والتاريخ في حدّ ذاته بحوادثه الكثيرة يشهد على هذا فمانديلا –مثلا- الزعيم الجنوب الإفريقي والأيقونة العالمية الكبيرة نفسه تأثّر بالثّورة الجزائرية وكانت علاقته قويّةً جدًّا بقادتها ورموزها، والجزائر كذلك وقفت مع مصر في حروبها الثلاثة والجزائر كانت على علاقة متينة جدا بكل من تونس والمغرب إبّان ثورتها التحريرية ومنهما كانت تتحرّك ومنهما كانت تصدر وتبث بيانتها وإذاعاتها وصحفها وتخطّط وتُدخل السلاح والمقاومين، والجزائر كانت كذلك على علاقة وثيقة بحركات التحرّر في افريقيا السّوداء وافريقيا جنوب الصّحراء.

(5) ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر الجزء السابع ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1992، ج6، ص63-123.

(6) فرج محمود فرج، إقليم توات في القرنين 18 – 19 م ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1977.

(7) مدينة في موريتانيا حاليا مشهورة بالعلم و العلماء دُعيت مدينة المليون شاعر و أُطلقت تسمية شنقيط قديما على الدولة ككل فيقال بلاد شنقيط.

(8) عبد العزيز لحجوبي ومحمد بن عزاوي، شخصية مولاي أحمد الطاهري، مذكرة تخرج المعهد الإسلامي لتكوين الإطارات الدينية، سيدي عقبة، بسكرة، إشراف معمر سايحي، دفعة 2006، ص17.

(9) مدينة عدد سكانها 7468 نسمة تقع في جمهورية مالي بالقرب من نهر النيجر مركز للقوافل على الطريق الصحراوي، أسست سنة 1087م ازدهرت كمركز للثقافة الإسلامية حتى القرن 16م ، رجب محمد عبد الحليم ، موسوعة تاريخ المسلمين في إفريقيا جنوب الصحراء ، مصر، القاهرة ، شركة سفير، 1996 ، ص 08 .

(10) الشيخ باي بلعالم، الرحلة العلية الى منطقة توات وما يربط الإقليم من العادات والتقاليد والجهات، ج2، ط1، 2004، ص574.

(11) الحاج محمد الأسكيا من أشهر سلاطين أسرة (الأسكيا) بمالي، حكم خلال القرن 14م بلغت الدولة في عهده أوجها و عظمتها، اشتهر برحلته إلى الحج التي صرف فيها أموالا و نفائس كثيرة جعلتها أسطورة في التاريخ. أنظر نجي بوعزيز ، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية مطلع القرن 16 الى القرن 20 م ، دار هومه ، ص 37.

(12) أنظر:

- مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، أفريل 2013م، على الموقع www.sis.eg .

- فوزية خداكرم عزيز: النيباد، توجه جديد للتنمية في افريقيا، مجلة الاستاذ، ع201، 2013م، على الموقع www.ias.net .

(13) تعرف القارة الإفريقية صراعا كبيرا بين العديد من الدّول من أجل السّيطرة على مصادر الطّاقة و أسواق الإستثمار فمع الحضور التقليدي لفرنسا في القارة تتنافس كلٌّ من الولايات المتّحدة و الصّين و روسيا و حتّى إيران على مناطق النّفوذ و الأسواق الواعدة الجديدة في القارة الغنيّة والشاسعة. من بين اللاعبين الجدد نجد كذلك بعض دول الخليج كالإمارات العربية المتّحدة ومصر والمغرب.

نسخة غير قابلة للطباعة